

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

UN LIBRARY

الرئيسي : السيد منتمر (الجمهورية العربية الليبية)

1992 7 JAN

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

USA COLLECTION

المحتويات

البند ١٥ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع)

(أ) تكوين الامانة العامة (تابع)

(ب) احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتمثلة بها (تابع)

(ج) مسائل الموظفين الأخرى (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ (تابع)

المحتويات/..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.22
6 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

المحتويات (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

قراءة أولى (تابع)

الباب ١٤ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

الباب ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الباب ١٦ - مركز التجارة الدولية

الباب ١٧ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مسائل أخرى

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ١٥ من جدول الأعمال : مسائل الموظفين (تابع) (A/46/370 و 377 ، و A/C.5/46/2 ، و A/C.5/46/4 و Add.1 ، و A/C.5/46/7 ، و A/C.5/46/9 ، و A/C.5/46/13 ، و A/C.5/46/16 و A/C.5/46/21)

(أ) تكوين الامانة العامة (تابع)

(ب) احترام امتيازات وحصانات موظفي الامم المتحدة والوكالات المتخمة والمنظمات المتملة بها (تابع)

(ج) مسائل الموظفين الاخرى (تابع)

١ - السيد ساهو (الهند) : قال إنه إذا تعين على المنظمة أن تواجه التحديات الماثلة أمامها فلا بد لها أن توظف أفضل المتاحين وأن تحفز الموظفين وتحتفظ بهم وأن تضمن تنمية مهاراتهم وتكييفها حسب المتطلبات المتغيرة . وأضاف أن مثل هذه الاعتبارات تكتسب الآن أهمية شديدة حيث اتسع نطاق الدور الذي تؤديه الامم المتحدة في الشؤون الدولية واتسم بالتنوع . ومن الزاوية الميزانية الصرفة ، تتحقق أيضا المصلحة الجماعية للدول الاعضاء بازدياد انتاجية الموظفين وتزداد فعالية التكلفة في المنظمة بإدخال التكنولوجيات الجديدة .

٢ - ومضى قائلا إن الاعتبارين الاساسيين اللذين يحكمان عملية تدبير الموظفين هما الكفاءة والمقدرة ، مع مراعاة الاحترام الواجب لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل . إذ ينبغي ضم رعايا من جميع الدول الاعضاء الى الامانة العامة .

٣ - وأردف قائلا إن وفده يلاحظ ازدياد عدد الدول غير الممثلة ، وذلك بانضمام سبعة أعضاء جدد إلى المنظمة . كما يلاحظ الوفد أنه على الصعيد الإقليمي نقص عدد الدول الممثلة تمثيلا زائدا وأن النسبة المئوية للموظفين أبناء البلدان النامية الشاغلين لوظائف خاضعة للتوزيع الجغرافي قد ازدادت زيادة هامشية ، مثلما حدث للنسبة المئوية للموظفين أبناء البلدان النامية الشاغلين لوظائف برتبة مد - ١

(السيد ساهو ، الهند)

وما فوقها ، على الرغم من أن النسبة المئوية للشاغلين لرتبة مد - ٢ وما فوقها قد انخفضت .

٤ - واسترسل قائلاً إنه عندما تقرررت النطاقات المستصوبة الراهنة ، في سنة ١٩٨٧ ، خُفض وزن عامل السكان من ٧,٢ في المائة إلى ٥ في المائة . إلا أن قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٤٢ نص على إيلاء المراعاة لزيادة وزن عامل السكان في الاستعراض المقبل ، المقرر إجراؤه في الدورة الحالية . وقال إن تخفيض وزن عامل السكان إلى ٥ في المائة قد ألحق الظلم بالدول الاعضاء ذات الاعداد السكانية الكبيرة ، وإن وفده يسعى إلى استعادة الوزن البالغ ٧,٢ في المائة . وفي هذا الصدد ، سوف تلاحظ اللجنة أن الوزن المخصص لعامل السكان كان يبلغ ٨,٧ في المائة في سنة ١٩٧٧ .

٥ - وقال إن عدد الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي تقل عن ١٠ في المائة من المجموع . وإنه ينبغي بذل الجهود لتطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي على الوظائف الأخرى ، لا سيما فئة الخدمة الميدانية وفئة الخدمات العامة والوظائف الخارجة عن الميزانية . وطلب بياناً بموظفي هذه الفئات موزعاً حسب الجنسية ، وتساءل عما إذا كانت المعايير المطبقة على إنشاء وظائف خارجة عن الميزانية تختلف عن المعايير المستخدمة فيما يتعلق بوظائف الميزانية العادية .

٦ - ورحب بالتقدم المحرز نحو زيادة عدد النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي . وقال إنه يبدو أن الهدف البالغ ٣٥ في المائة قد يتحقق بحلول سنة ١٩٩٥ ، على الرغم من الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود بشأن الوظائف التي برتبة مد - ١ وما فوقها . وأعرب أيضاً عن ترحيب الوفد الهندي بوضع مقترحات بشأن نظام للتطوير الوظيفي ، واتخاذ خطوات لتحسين الحراك الوظيفي وإتاحة المزيد من الفرص التدريبية .

٧ - وذكر أن وفده قد أحاط علماً بتعليقات مساعد الأمين العام لشؤون إدارة الموارد البشرية ، القائلة بأن مستوى الملاك اللازم لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا يتجاوز قدرة الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة . وذكر أن حكومته مستعدة لتقديم موظفين لمثل هذه العمليات . وقال في ختام بيانه إن وفده يساوره القلق إزاء

(السيد ساهو ، الهند)

ازدياد التهديد الموجه الى سلامة موظفي الامم المتحدة وأمنهم ، ويؤيد الخطوات التي يتخذها الأمين العام في الوقت الحالي لضمان قدر كاف من الامن لجميع الموظفين .

البند ١٠٤ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/46/404 و A/46/601)

٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن ميزانية الامم المتحدة تُنفذ الآن على مدى فترة طولها ٢٤ شهرا ، في نهايتها يمكن للأمم المتحدة أن تستبقي لمدة ١٢ شهرا إضافيا الالتزامات السارية . وبموجب البند ٤-٤ من النظام المالي ، يُلزم أن يُلغى الأمين العام في نهاية فترة الاثني عشر شهر المذكورة أية التزامات لم يتم الوفاء بها أو أن ينقل أية التزامات ظلت سارية المفعول بحيث تصبح التزامات مقابل اعتمادات جارية .

٩ - وكان هذا الإجراء قد أقر قبل ادخال العملية الميزانية الجديدة ، التي يتمثل عنصرها الرئيسي في صندوق الطوارئ والمخطط . ووفقا للإجراء الجاري ، بادرت الامانة بتحويل الالتزامات التي ظلت سارية المفعول في نهاية فترة الاثني عشر شهرا الى حسابات قيد الدفع ، وبذلك ظلت سارية المفعول بعد فترة الاثني عشر شهرا .

١٠ - وقد أبدى مجلس مراجعي الحسابات شكوكه في هذه الممارسة ودعا الى الالتزام الدقيق بالبند ٤-٤ من النظام المالي . ونظرت اللجنة الاستشارية في المشكلة في دورتها الخامسة والاربعين ، ودعت الى تعديل البند المذكور لكي يوضع النظام الميزانوي الجديد في الحسبان . إلا أن الجمعية العامة بينت في قرارها ٢٣٥/٤٥ أنه ينبغي للأمين العام أن يلتزم بالبند ٤-٤ التزاما تاما . وتحقيقا لذلك ، سيحتاج الأمين العام الى إلغاء الالتزامات السارية المفعول في نهاية فترة الاثني عشر شهرا ، مما قد يثير مسألة المصدر الذي تأتي منه الموارد للوفاء بهذه الالتزامات .

١١ - وبموجب العملية الميزانية السابقة كان بوسع الأمين العام أن يقيّد الالتزامات السارية المفعول على الاعتمادات الجارية ، ولكن من الضروري ، وفقا للإجراء الجديد ، أن تأتي أية اضافات خلاف الإضافات المتعلقة بالتضخم أو تقلبات العملة من صندوق الطوارئ . بيد أنه لم يكن من المنتوى على الاطلاق أن يغطي الصندوق

(السيد مسيلي)

الالتزامات الملغاة . وهذا ما دعا اللجنة الاستشارية الى اقتراح تعديل البند E-٤ من النظام المالي ، ولم تقبل اللجنة الخامسة ذلك الاقتراح .

١٢ - ويمثل تقرير الأمين العام المتعلق بمسألة الالتزامات غير المصفاة (A/46/404) محاولة لطرق هذه المسألة ، ولكن اللجنة الاستشارية استنتجت ، في تقريرها (A/46/601) ، أنها غير قادرة على تأييد أي من مقترحات الأمين العام ، على الرغم من أنه ، شخصيا ، لا يتفق مع ذلك الاستنتاج . وفي ظل الاحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٥ ، باتت أيدي اللجنة الاستشارية مقيدة .

١٣ - وأضاف قائلا إن المسألة ذات طابع تقني وينبغي حلها وفقا لذلك . والمشكلة المطروحة أمام اللجنة الخامسة هي مدى وجوب تمديد الفترة الممنوحة للأمين العام من أجل الوفاء بالالتزامات السارية المفعول ، بحيث تطول بعض الشيء لتصبح ٢٤ شهرا ، على سبيل المثال ، بدلا من ١٢ شهرا . وسوف تلاحظ اللجنة أن فترة الاثني عشر شهرا قد أُقرت عندما كانت المنظمة لا تزال تعمل بفترة الميزانية السنوية ، لا فترة ميزانية السنتين . ويبدو من المناسب مد الفترة الى ٢٤ شهرا ، لكي يتاح للأمانة العامة مجال أرحب للوفاء بالالتزامات . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للجنة الخامسة أن تقرر ما إذا كان من المناسب استغلال صندوق الطوارئ لأجل الوفاء بالالتزامات السارية المفعول التي تتجه النية الى إلغائها . وهو شخصيا يرى أن مثل هذه الالتزامات ينبغي ألا تقيد على حساب صندوق الطوارئ . والآخرى أن تستوعب ، وقد بينت الأمانة العامة في تقرير الأمين العام ، المجالات التي حالفها فيها التوفيق لتحقيق ذلك . ومتى تعذر استيعاب تلك الالتزامات وجبت تغطيتها من الاعتمادات الجارية ، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال قيدها على حساب صندوق الطوارئ .

١٤ - السيد تييرلينك (بلجيكا) : قال إن الاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ (أ) من تقرير الأمين العام (A/46/404) ، القائل بأن الاعتمادات المرسودة للمشاريع المتعددة السنوات يمكن إيداعها في حساب مستقل مما يسمح بترحيل الأرصدة غير المنفقة الى فترات السنتين التالية ريثما تستكمل المشاريع ، يبدو منطقيا على حل مرضي .

١٥ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الأنشطة التي تنتهج النهج المتعدد السنوات تتمثل أساسا في نفقات إنتاجية داخلية في إطار

(السيد بودو)

الباب ٣٥ . وذكر أن الامانة العامة تؤيد حل مشكلة الالتزامات غير الممفأة الذي اقترحه رئيس اللجنة الاستشارية .

١٦ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إنه ينبغي للجنة الخامسة أن تقرر التفسير الذي قدمه رئيس اللجنة الاستشارية .

١٧ - السيد مورداكو (فرنسا) : استفسر عما إذا كان الإجراء الوارد في الفقرة ١٢ (أ) من تقرير الأمين العام (A/46/404) يمكن أن ينطبق على جميع أبواب الميزانية وعما إذا كانت الجمعية العامة ستبت في أمر نوعية النفقات ذات الطابع المتعدد السنوات . وإذا تم اتباع هذا الإجراء اتباعا أوسع نطاقا ، بعد اقتضائه في الوقت الراهن ، على الباب ٣٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فلن تكون هناك بالطبع حاجة إلى الإلغاء الانتقائي للمادة المالية ٤ - ٤ ، كما ورد اقتراح ذلك في الفقرة ١٢ (ب) من التقرير . وأوضح أن اقتراح الأمين العام لا يكملان ، على ما يبدو ، بعضهما بعضا ، وأن التوصية التي قدمها رئيس اللجنة الاستشارية تبدو ذات مغزى كبير في سياق ميزانيات فترة السنتين .

١٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية لا تحبذ إنشاء عدد كبير من الحسابات المنفصلة في إطار مختلف أبواب الميزانية ، وتخصيص الأموال لمشاريع متعددة السنوات . فيمكن ، من الناحية العملية ، وصف أي نشاط مثل التدريب أو المشتريات على أنه نشاط ذو طبيعة متعددة السنوات ، ويمكن الاحتفاظ بالأموال الخاصة بهذا النشاط لمدة غير محددة . وأوضح أن الإجراء الموصوف في الفقرة ١٢ (أ) من تقرير الأمين العام يتصل في الوقت الراهن بمشاريع محددة قليلة ذكر منها على سبيل المثال مشاريع التشييد في أديس أبابا وبانكوك ، ونظام المعلومات الإدارية المتكامل - وهي مشاريع تتطلب أموالا كثيرة فضلا عن أنها مشاريع محددة ضمن فترات زمنية واضحة ، تمتد في كثير من الأحيان من ٣ إلى ٥ أعوام . وبين أن مدة الإذن بالاحتفاظ بحساب منفصل تنتهي عندما يتم انجاز المشروع . وبما أن الترتيب المقترح في الفقرة ١٢ (أ) سيكون ترتيبا غير محدد المدة ، فإن اللجنة الاستشارية تستطيع أن تؤيده . وقال أخيرا إنه يمكن تنفيذ الاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ (ب) عن طريق تمديد المدة المحددة المنصوص عليها في المادة ٤ - ٣ إلى ٢٤ شهرا ، الأمر الذي يوفر المرونة اللازمة للأمين العام .

١٩ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه يود أن يؤكد على أن عددا قليلا من المشاريع الواردة في الباب ٣٥ ممولة من الحسابات المتعددة السنوات . وإن من شأن زيادة عدد هذه الحسابات أن يضر بمفهوم ميزانيات فترة السنتين .

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 و A/46/17 و A/46/330)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ١٤ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

٣٠ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال مشيرا إلى الفقرتين ١٤ - ٥ و ١٤ - ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٣ (A/46/6/Rev.1) إنه من الصعب التنبؤ بالطريقة التي ستؤثر بها التغييرات في نظام تسديد تكاليف الدعم على وظائف وعمليات وموارد إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية . ومن الأرجح ، أن سنة ١٩٩١ ستكون سنة انتقالية وأن الآثار الحقيقية للتغييرات لن تظهر إلا في عام ١٩٩٣ . أما فيما يتعلق بالفقرة ١٤ - ٣٤ ، فقال إن النص الجديد لصياغة البرنامج ٣١ ، الإدارة العامة والمالية العامة ، التابع للخطة المتوسطة الأجل قد عرض على اللجنة الثانية ولكن لم ترد بعد أية تعليقات عليه .

٣١ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده يعتقد أن معدل النمو الحقيقي المقترح البالغ ١,٠ في المائة في إطار الباب ١٤ عال ، إذا وضعنا في الاعتبار المساهمات الماضية التي قدمتها إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، لتوفير المساعدة التقنية اللازمة للبلدان النامية . فميزانية الإدارة ليست سوى جزء من الموارد الإجمالية التي خصصتها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل لأنشطة المساعدة التقنية . ومن المفيد بالنسبة للجنة أن تضع جدولاً يبين مستوى الموارد

(السيد كوهين ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

التي تخمّمها كل وكالة وبرنامج لهذا الغرض . وينبغي أن يتضمن الجدول كلا من النفقات المقررة والطوعية ونفقات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، على السواء .

٢٢ - أما فيما يتعلق بدور الإدارة في منظومة الأمم المتحدة ، فإن وفده يعتقد أن عملها يتسم بمفغة أساسية بالازدواجية لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بالعمل ذاته ، لا سيما مكتب خدمات المشاريع ، الذي ازداد مستوى موارده زيادة ضخمة في السنوات الأخيرة بينما انخفضت الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية انخفاضاً ملحوظاً . وعليه ، فإن وفده يشك فيما إذا كان هناك ما يبرر استمرار عمل الإدارة ويأمل في أن ينظر الأمين العام الجديد في دورها المقبل في إطار إعادة هيكلة الأمانة العامة .

٢٣ - وأضاف أنه يبدو من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7 ، الفقرة ١٤ - ٤) أنه بالرغم من الانخفاض الملحوظ في مستوى الأنشطة التنفيذية التي ينبغي الاضطلاع بها ، فستزداد المماريف الإدارية العامة المرتبطة بهذه الأنشطة . وقال إن الأمانة العامة ترى أن أثر التغييرات التي ستجري في ترتيبات تكاليف الدعم ، على مستوى مرتبات موظفي الدعم الإداري ، الذين يمولون من الموارد الخارجة عن الميزانية غير واضح . ويرى وفده أن هذه التغييرات ستؤدي إلى انخفاض في عدد موظفي الدعم الإداري الذين تمولهم الإدارة ، ولذلك ، فهو قلق إزاء حالة الشكوك التي يبدو أن الأمانة العامة تظهرها في هذا الصدد . وأعرب عن أمله في أن تراقب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هذه الحالة عن كثب وأن تحيط اللجنة الخامسة علماً بأية تطورات تحدث في هذا الصدد .

٢٤ - وأوضح أن الميزانية البرنامجية المقترحة تشير إلى أن حوالي ٩٠ في المائة من موارد الإدارة خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ستتوفر من الموارد الخارجة عن الميزانية ، بينما أن أجور نصف الموظفين فيها تقريباً تدفع من الميزانية العادية . وبناء عليه ، فإن وفده يود أن يعرف السبب الذي يدعو إلى مطالبة الميزانية المقدّرة ، بدعم هذا العدد الكبير من الوظائف في الوقت الذي توفر فيه وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى معظم موارد الإدارة .

٢٥ - الرئيس : قال إنه إذا لم يكن هناك أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٤ ، كما ترد في الفقرة ٢٨ - ٢ من تقريرها (A/46/16) .

٢٦ - وقد تقرر ذلك .

٢٧ - تمت الموافقة في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية بشأن تخصيص مبلغ ٤٠٠ ٦٣٢ ٢٧ دولار في إطار الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، علماً بأنه سيتم النظر في القضايا المشار فيها يتصل بالباب ١٤ ، في المشاورات غير الرسمية وبأنه سوف تجرى أية تعديلات لازمة بشأنها .

الباب ١٥ : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٨ - السيد بودو (شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه ستزال وظيفتان من وظائف عام ١٩٩١ في إطار الباب ١٥ نتيجة لإلغاء وظيفة برتبة ف - ٣ ووظيفة برتبة مد - ٢ في إطار البرنامج ١٣ ، البرنامج الفرعي ٥ ، وأوضح انه ينبغي تفسير إلغاء الوظيفة الأخيرة بأنه تم نتيجة لتطور برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتطورات المنعكسة في التجارة بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

٢٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية ذكرت في تقريرها (A/46/7 ، الفقرة ١٥ - ٣) أنها لا تفهم الاساس المنطقي الذي تم بموجبه اقتراح إزالة وظيفة برتبة مد - ٢ وإعادة وزع الوظائف الأخرى في البرنامج ١٣ ، البرنامج الفرعي ٥ . و اضاف أن مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية ، قد أعطى لتوّه بعض التفسير لهذا الاقتراح ، وأوضح أن اللجنة الاستشارية تعتقد أن من الممكن تحقيق وفورات اضافية ، لا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات إلى الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة . وهي لا تشكك في ضرورة وجود اعتمادات كافية لتغطية هذه الخدمات ولكنها تلاحظ أن الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين ولأفرقة الخبراء المخصصة لا تتصل في كثير من الحالات بالمشاريع التي سيتم تنفيذها على نحو ما هو محدد في وثيقة الميزانية وأنها تعامل ، بدلا من ذلك ،

(السيد مسيلي)

بوصفها اعتمادات طارئة . ويمكن بالإضافة إلى ذلك ، تحقيق بعض المدخرات في الطباعة الخارجية وفي النفقات اللازمة للوازم والمواد .

٣٠ - واللجنة الاستشارية احيطت علماً ، كما جاء في الفقرة ١٥ - ١٠ من تقريرها ، بأن ثمة مبلغا يعادل ٦٢ ٢٠٠ دولار بمعدلات الغترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ مخصصا لأغراض تمثيل المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) قد تم الاحتفاظ به ، عن غير قصد ، في اعتمادات تمثيل حركات التحرير الوطني في اجتماعات الاونكتاد . ولذلك ينبغي حذف هذا المبلغ من تقديرات الميزانية .

٣١ - الآنسة بيرانغي (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن عددا من الوفود في لجنة البرنامج والتنسيق شككت في سلبية معدل النمو وفي الحذف المقترح للوظائف في إطار الباب ١٥ ، كما جاء في تقرير اللجنة (A/46/16) . وأوضحت أن مدير شعبية تخطيط البرامج والميزانية قد فسّر الأساس المنطقي لتخفيض الوظائف وأعطى الضمانات اللازمة بشأن مسألة إعادة وزع الوظائف . وأعلنت أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتقدم بأية توصيات محددة بشأن ملاك الموظفين ، ولكنها أشارت إلى أن القرار المتعلق بالتخفيض المقترح للوظائف في إطار الباب ١٥ يقع ضمن اختصاص الجمعية العامة .

٣٢ - السيد كلافيخو (كولومبيا) : تكلم باسم مجموعة ريو ، فأعرب عن قلقه إزاء معدل النمو السلبي البالغ ٠,٥ . في المائة الذي تم حسابه للباب ١٥ ، في الوقت الذي اتضح فيه أن التجارة الدولية هي وسيلة فعالة لتنمية البلدان النامية . وقال إن لمؤتمر الاونكتاد دوراً هاماً يتعين عليه الاضطلاع به في هذا المدد ، لا سيما عن طريق أنشطته المتمثلة بالتسهيلات التجارية ، والتمويل الخارجي ، والقضايا النقدية الدولية ، ومشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية . وأوضح أنه ينبغي لمستوى الموارد المتوفرة للاونكتاد أن يتناسب مع المسؤوليات المتزايدة التي يطلب اليه تولّيها ، لا سيما في ضوء المؤتمر المقرر عقده في قرطاجنة .

٣٣ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية بشأن تخفيض مخصصات للخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة بنسبة ١٠ في المائة ، قال إنه ينبغي النظر في المقترحات بالتفصيل لأن موارد الاونكتاد من الميزانية محدودة جدا بالنسبة للموظفين

(السيد كلافيخو ، كولومبيا)

الدائمين . وبالإضافة إلى ذلك ، يتعين اعتماد تكنولوجيات جديدة لضمان تحسين أداء المؤتمر .

٣٤ - وأوضح أخيراً ، أن الخطط المتوسطة الأجل تشير إلى الأولويات المتعلقة بالتنمية ، لا سيما في البلدان النامية ، وقال ، في هذا الصدد ، إن مجموعة ريو ترى أن عرض الأمين العام لا يتطابق تماماً مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد .

٣٥ - السيد زاري - زاره (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن الاونكتاد في إطار برامجه الكثيرة المتملة بالتنمية ، مؤسسة حيوية لتنمية البلدان النامية ، وهو إحدى الأولويات الرئيسية لفترة السنتين ١٩٩٣ - ١٩٩٣ . وأوضح أن طابع الأولوية الذي يتسم به البرامج هو ، وليس طابع الخبرة السابقة ، الذي ينبغي أن يكون العامل الرئيسي في تحديد تخصيص الموارد في إطار الباب ١٥ ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المختصة . وبناء على ذلك ، فإن وفده لا يستطيع دعم معدل النمو السلبي البالغ ناقص ٠,٥ في المائة لهذا الباب .

٣٦ - السيد سيانسي (هولندا) : قال متحدثاً باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الأوروبي ، إن هذه الدول تعترف بالأهمية الرئيسية التي يحظى بها مؤتمر الاونكتاد داخل منظومة الأمم المتحدة وتقدر المساهمة الكبيرة التي قدمها في السنوات الأخيرة للتفكير الدولي بشأن المواضيع الرئيسية . وذكر أن هذه الدول تشير إلى أحكام القرار ٢٠٣/٤٥ ، التي تدعو فيها الجمعية العامة مؤتمر الاونكتاد ومجلس التجارة والتنمية إلى الاستمرار في متابعة التطورات التي لها أثر رئيسي في العلاقات التجارية الدولية ، متابعة وثيقة وتحليلها ، وأنها تشجع أمانة الاونكتاد على زيادة تعاونها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا . وتعترف هذه البلدان أيضاً بالمسؤولية الملقة على عاتق الاونكتاد لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نمواً .

(السيد سيانس ، هولندا)

وأوضح أنه نظرا لولايات مؤتمر الاونكتاد الجديدة وزيادة عبء عمله ، وافقت الاثنى عشرة على تخصيص موارد إضافية للأبواب المتملة بذلك من الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . ولكن ، حتى آنذاك ، وردت إشارة في بيان الاشارة على ذلك في الميزانية البرنامجية ، الى أن الموارد قد تتوفر عن طريق وزعها من البرنامج الفرعي المتعلق بالتجارة ، فيما بين بلدان ذات النظم دية والاجتماعية المختلفة . ولما كانت الامانة العامة ترى الآن أن هذا صج الفرعي غدا باليا ، فقد ألغت إحدى الوظائف وأعدت وزع جميع الوظائف . وعلى غرار اللجنة الاستشارية ، تجد الدول الاثنى عشرة أن تقديم الباب ١٥ من الصعب تحليل عمليات إعادة الوزع هذه أو فهم السبب المنطقي الكامن ؛ وستكون ممثلة لو تبرر الامانة العامة عمليات وزع الوظائف المقترحة لتتطلب للجنة في مشاورات غير رسمية . وقال في ختام بيانه أن الدول الاثنى عشرة تود معرفة ما إذا كانت أي من الوظائف المعنية شاعرة حاليا وما هي الوظائف الاخرى في امانة الاونكتاد .

السيد بيدني (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه ينبغي توجيه البرنامج الفرعي ٥ في البرنامج ١٣ ، "التجارة بين البلدان ذات النظم دية والاجتماعية المختلفة" ، بحيث يعكس الحالة الانتقالية التي تتسم بها ات بلدان أوروبا الشرقية ، ويرتبط ارتباطا أفضل بباقي البرامج . وأوضح أن رات الاقتصادية الجارية حاليا في أوروبا الشرقية تستدعي عددا أكبر ، لا عددا من الموظفين ذوي الخبرة في ذلك المجال . ولهذا السبب ، فإن وفده لا يفهم يجري إلغاء بعض الوظائف في إطار هذا الباب . وكما بيّن ممثل هولندا ، من فهم الاساس المنطقي الذي بنت الامانة العامة عليه هذه التغييرات ، وقال إنه ي أن تُقدم التوضيحات اللازمة بهذا الشأن خلال مشاورات غير رسمية .

السيد لاوي (إسرائيل) : قال إنه يرغب في أن تسجل تحفظات وفده فيما يتصل اعتمادات في إطار البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ١٥ ، "تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين" لأن هذه الأنشطة لا تفيد أي غرض مجد .

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن وفده كان يأمل في أن ذو البند المتعلق بالتجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية

(السيد كوهين ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

المختلفة من جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية إلى مزيد من التخفيض في الاعتمادات المخصصة للأونكتاد . ويرى أن أنشطة مؤتمر الأونكتاد تركز ، فيما يبدو ، أكثر مما ينبغي على مسائل "العلاقات بين الشرق والجنوب" بوجه عام ، ولذلك فهو يود أن يعلم ما إذا كانت التغييرات التي طرأت على بنى اقتصادات أوروبا الشرقية الهيكلية قد انعكست بصورة تامة في جميع برامج عمله .

٤١ - وأضاف أنه يمكن تحقيق وفورات ضخمة من إعادة النظر في البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ١٣ ، "نقل التكنولوجيا" . وقال إن التحديات المفروضة على نقل التكنولوجيا ، وفقا لتصور أمانة الأونكتاد وبعض الدول الأعضاء في مؤتمر الأونكتاد ، لا تنسجم مع غزارة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ، الذي حصل على مدى الثلاثين عاما الماضية . وفي هذا الصدد ، لا يرى وفده أي فائدة تُجنى من عقد مؤتمر للأمم المتحدة يعنى بنقل التكنولوجيا . ويرى الوفد أيضا أن ١٥ من أصل المنشورات الـ ١٧ المقترحة في إطار البرنامج الفرعي المذكور هي غير ضرورية ، وهو يود أن يعلم ما هو مبلغ الموارد ، محسوبةً بعدد الموظفين والخبراء الاستشاريين ، التي ستُخصّص لإنتاجها . وأخيرا ، فهو يود أن يتكرم مؤتمر الأونكتاد بدراسة الدور الفعال جدا الذي تضطلع به المؤسسات التعليمية - مثل مؤسسات الولايات المتحدة - في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية .

٤٢ - وأوضح أنه ينبغي ترك أمر النظر في المسائل المالية إلى المؤسسات المالية الدولية التي تتمتع بالولاية القانونية والكفاءة التقنية اللازمتين لتناول هذه المسائل . وأنه يتوجب على الأونكتاد أن يقتصّر عمله على توفير محفل لمناقشة مسائل الديون ، وألا يحاول وضع استراتيجيات بديلة للديون . وأعرب عن قلق وفده بمفّة خاصة إزاء الإشارات التي وردت في الميزانية البرنامجية المقترحة إلى إعداد استراتيجية موجهة نحو النمو (A/46/6/Rev.1 ، الفقرة ١٥-٦٨) ، وذلك لأنه توجد ، بالفعل ، استراتيجية قائمة للديون الدولية يجري العمل بها على نحو فعال . وأعرب عن أمل وفده في أن يتضمن برنامج عمل الأونكتاد في المستقبل مزيدا من الأنشطة المتعلقة بدور الإصلاحات الحكومية في تحسين التجارة والتنمية . وقال إن من شأن القضاء على فساد الحكومات أن يقطع شوطا بعيدا في تحسين الظروف الاقتصادية لعدة بلدان .

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٤٣ - واستطرد قائلاً إنه ، بالنظر لضخامة نسبة برامج العمل المخصصة لإعداد المنشورات المتكررة وغير المتكررة ، فإن وفده يتساءل عما إذا كان مؤتمر الاونكتاد قد أجرى أية دراسات استقصائية محلية عن المنتفعين النهائيين بها أو عن نوعية منشوراته والفائدة منها . وإن كان الأمر كذلك ، فالوفد يأمل في إعلام اللجنة بالنتائج التي يتم التوصل إليها . وقال في ختام بيانه إنه يود أن يسجل تحفظاته بشأن الأنشطة المشار إليها في الفقرة ١٥-٩٣ ، المتعلقة بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني . وأضاف قائلاً بينما أن الولايات المتحدة تؤيد جهود برامج الأمم المتحدة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال ، فهو لا يرى أن أعمال الاونكتاد ستؤدي إلى أية مكاسب ملموسة بالنسبة للفلسطينيين .

٤٤ - السيد إرومبا (أوغندا) : أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا . وقال إن وفده يولي أنشطة الاونكتاد أولوية عليا ، ولكن يساوره قلق شديد إزاء التخفيضات المقترحة في إطار الباب ١٥ ، وبصفة خاصة إلغاء الوظائف . وقال أيضا إن بعض عمليات وزع الوظائف المقترحة تبدو وكأنها حالات الأخذ من زيد لإعطاء عمرو . وأعلن أن وفده لا يوافق اللجنة الاستشارية على تطبيق نهج الإنطلاق من المفر على اعتمادات الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المتخصصة ، التي ينبغي ، في رأيه ، أن يتم تحديدها استنادا إلى محتوى البرامج . وقال إنه ينبغي مناقشة هذه المسائل في مشاورات غير رسمية .

٤٥ - وذكر أن من الواضح أن أوغندا تعلق أهمية كبيرة على البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ١٥ ، لأنه يهتم البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزيرية . وبالنظر إلى تأكيد الجمعية العامة على عكس اتجاه عملية تهميش هذه البلدان ، بما أن مؤتمر الاونكتاد هو المنظمة الرئيسية المعنية بهذا المجال ، ينبغي المضي في تعزيز البرنامج الفرعي المذكور ، بعدة سبل ، ذكر منها ، على سبيل المثال ، إعادة وزع الوظائف . وينبغي أيضا تخصيص مزيد من الموارد للبرنامج الفرعي ١ من البرنامج ١٥ المعنون "أقل البلدان نمواً" .

٤٦ - وأوضح أن من الممكن ، مع قدوم الدورة الثامنة المقبلة لمؤتمر الاونكتاد ، أن تسند إليه ولايات جديدة ، وأعرب عن أمله في أن توضع هذه الولايات موضع الاعتبار لدى تنقيح الخطة المتوسطة الأجل . وأعلن أنه لا يوافق ممثل الولايات المتحدة على

(السيد إرومبا ، أوغندا)

رأيه بوجود ترك مسائل الديون للمؤسسات المالية الدولية . لأن مؤتمر الاونكتاد ، من وجهة نظر البلدان النامية ، يوفر تحليلا أكثر موضوعية .

٤٧ - السيد إينوماتا (اليابان) : أشار الى التعديل السلبي الخاص ، الذي جرى على نحو يعكس الإنهاء المرحلي للأنشطة المتعلقة بناميبييا ، المذكور في الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) . وتساءل عما إذا كان قد أجريت تسوية من النوع ذاته بالنسبة للبرنامج الفرعي ٥ ، من البرنامج ١٣ ، الذي يجري حاليا إعداداه . وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن خصم الموارد المخصصة سابقا لهذا البرنامج الفرعي من الأساس ، سيؤدي الى معدل نمو حقيقي كبير ؛ وبذلك يعتبر المعدل المحسوب ، البالغ ناقص ٠,٥ في المائة مضلا .

٤٨ - وفيما يتصل ببيان اللجنة الاستشارية ، الوارد في الفقرة ١٥-٣ من تقريرها ، والقاتل إن اللجنة لا تفهم السبب المنطقي الكامن وراء الاقتراح بإلغاء وظيفة واحدة برتبة د - ٢ وإعادة وزع جميع الوظائف الأخرى في إطار البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١٣ ، قال إن وفده يتفهم وجهة نظر اللجنة الاستشارية . ولكن ، نظرا الى تزايد اتساع شفرة التبادل التجاري ، فهو يؤيد تعزيز أنشطة مؤتمر الاونكتاد ، وسيكون ممثنا إذا قدمت الامانة العامة ردا رسميا توضح فيه حسابها السلبي للنمو .

٤٩ - السيد راي (الهند) : قال إن وفده فوجئ بملاحظة معدل النمو السلبي المقترح للباب ١٥ . فمؤتمر الاونكتاد يظطلع بدور هام في واحد من خمس من المجالات التي منحتها الجمعية العامة الاولوية بوجه عام : وهو تنمية البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك ، فمن المحتمل أن تؤدي الدورة الثامنة لمؤتمر الاونكتاد ، المقرر عقدها في شباط /فبراير ١٩٩٢ ، الى زيادة أنشطتها . وفي ضوء ذلك ، فمن الصعب فهم الاقتراح بإلغاء وظيفة برتبة د - ٢ في إطار البرنامج الفرعي ٥ ، من البرنامج ١٣ . ولذلك ، لا بد من مناقشة هذه المسألة في مشاورات غير رسمية .

٥٠ - وأضاف أن وفده يوافق على الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٥ - ٧ من تقريرها ، والذي يقيد بوجود تبرير جميع الطلبات المتعلقة بتخصيص موارد للخبراء الاستشاريين وأفرقة العمل المخصصة لتبريرا كليا . لكن ، نظرا الى المواضيع التقنية التي ستجري مناقشتها في الدورة الثامنة لمؤتمر الاونكتاد ، فهو لا يرى وجوب

(السيد راى ، الهند)

تطبيق نهج تناول المخصصات انطلاقاً من الصفر . وبصورة عامة ، نظراً إلى أن الأمانة العامة قد أجرت ، بالفعل ، تخفيضات ضخمة في إطار الباب ١٥ ، فليس من المستصوب إجراء تخفيض إضافي في الاعتمادات المرمودة في إطار باب النفقات .

٥١ - السيد بودو (مدير ، شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن من الضرورة بمكان ، بالنسبة إلى إلغاء وظيفة برتبة د - ٢ في إطار البرنامج الفرعي ٥ ، من البرنامج ١٣ ، النظر إلى هذا الاقتراح في سياق أوسع هو سياق العدد الإجمالي للوظائف القائمة والوظائف الجديدة المقترحة برتبة د - ٢ . وفلاً عن ذلك ، فبينما أنه تمّ إلغاء البرنامج الفرعي موضوع البحث ، فلم يتخذ أي قرار بعد ، بشأن ما سيحلّ محله ، إن كان سيستعاض عنه بشيء . أما الوظائف التي أعيد وزعها من ذلك البرنامج الفرعي ، فقد وزعت على خمسة برامج فرعية من البرنامج ١٣ وبرنامجين فرعيين من البرنامج ١٤ . وفيما يتعلق بمعدلات الوظائف الشاغرة في مؤتمر الاونكتاد ، فتوجد حالياً وظيفتان شاغرتان من الفئة الفنية ، ولا توجد أية وظيفة شاغرة من فئة الخدمات العامة ، ولا وظيفة برتبة د - ٢ . وأعرب عن أمله في أن يكون بوسعه إعطاء معلومات أكثر فائدة عن معدلات الوظائف لعام ١٩٩١ أو لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، خلال المشاورات غير الرسمية ، وسيسعه أن يقدم ، في الوقت ذاته ، معلومات أتم عن أي من المواضيع المذكورة آنفاً .

٥٢ - وردا على استيضاح ممثل اليابان ، قال إنه جرى حساب معدل النمو السليبي البالغ ناقص ٠,١ في المائة وفقاً للمنهج التقليدي ، أي أن الأموال التي وضعت جانباً من أجل تنفيذ البرنامج الفرعي ٥ ، في البرنامج ١٣ ، لم تخص من الأساس . وقال إنه ليس من شأنه الإجابة على تساؤل ممثل الهند فيما يتعلق بتطبيق نهج تناول المخصصات انطلاقاً من الصفر ، وأوضح أن هذه المسألة ستكون موضوعاً ممتازاً للحلقة الدراسية التقنية المتخصصة المقترحة . وختم بيانه قائلاً إنه يوافق على أن من الصواب ممارسة تبرير طلبات تخصيص موارد للخبراء الاستشاريين .

٥٣ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد الخلاصة والتوصية اللتين انتهت إليهما لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٥ ، على النحو الوارد في الفقرتين ٢٤٧ و ٢٤٨ من تقريرها (A/46/16) .

٥٤ - وقد تقرر ذلك .

٥٥ - تم إقرار توصية اللجنة الاستشارية برمد اعتماد يبلغ ٩٠ ٢٢٢ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في القراءة الأولى ، على أساس أن يجري النظر في المسائل المطروحة بصدد الباب ١٥ في مشاورات غير رسمية وإجراء أية تعديلات لازمة لها .

الباب ١٦ : مركز التجارة الدولية

٥٦ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : قال إنه يرى أنه يترتب على اللجنة أن تستقضي الإدارة الفعلية لمركز التجارة الدولية ، إما أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة أو في إطار البند ١١١ من جدول الأعمال ، المتعلق بتنسيق شؤون الإدارة والميزانية . وقال أيضا إنه يود الحصول على تفسير لسبب عدم تطبيق تخفيضات الميزانية العامة على الباب ١٦ .

٥٧ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٦ ، على النحو الوارد في الفقرة ٢٥٣ من تقريرها (A/46/16) .

٥٨ - وقد تقرر ذلك .

٥٩ - تم إقرار توصية اللجنة الاستشارية برمد اعتماد يبلغ ١٧ ٩١٦ ٣٠٠ دولار في إطار الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في القراءة الأولى ، على أساس أن يجري النظر في المسائل المطروحة بصدد الباب ١٦ في مشاورات غير رسمية وإجراء أية تعديلات لازمة لها .

الباب ١٧ : برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦٠ - السيد بودو (مدير ، شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : أعرب عن أسفه لأن تقرير الأمين العام عن خدمات المؤتمرات المتعلقة باجتماعات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ، التي تعقد في نيروبي ، الذي طلبته لجنة البرنامج

(السيد بودو)

والتنسيق (A/46/16 ، الفقرة ٢٦٣) لم يصدر بعد ، إذ أنه قد أنجز لتوه . وقال إنه يأمل في أن تبدأ اللجنة مع ذلك قراءتها الأولى للباب ١٧ .

٦١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية لاحظت في تقريرها (A/46/7 ، الفقرة ١٧-٤) حجم المبلغ المقدر للصناديق الاستثمارية المبيّنة في الجدول ١٧-١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، بما في ذلك الصندوق الإستثماني للصندوق المتعدد الأطراف المؤقت المنشأ بموجب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون . وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يسدّد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يكافئ الخدمات التي قدمها لذلك الصندوق .

٦٢ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لاحظت أيضا ، في الفقرة ١٧-٧ من تقريرها ، أن التقدير الذي وضعه الأمين العام لاعتماد غير متكرر لدورة استثنائية لمجلس إدارة برنامج البيئة في عام ١٩٩٣ ، ينبغي تخفيضه ، نظرا إلى قرار مجلس الإدارة تقصير مدة الدورة من خمسة أيام إلى ثلاثة . ولم توص اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفة ف - ٤ المقترحة في الفقرة ١٧-٤٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، لأن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان قد طلب تقييما تقديريا لإدارة وتنظيم البرنامج ، وترى اللجنة أن نتائج التقييم ينبغي أن تتوفر قبل الموافقة على إنشاء الوظيفة الجديدة . وقد حثت اللجنة الاستشارية أيضا ، في الفقرة ١٧-١٠ من تقريرها ، على رصد أنشطة سفر موظفي صندوق البيئة عن كثب ، نظرا إلى الزيادة الملموسة تحت هذا الوجه من أوجه الإنفاق في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٦٣ - الأنسة بيرنفي (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن اللجنة واجهت مشاكل كثيرة في بحثها للباب ١٧ ، ولا سيما في الحصول على معلومات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد أكدت من جديد جميع التوصيات الواردة في تقرير دورتها السابقة ، لأنه لم يتضح ما إذا كانت هذه التوصيات قد نُفِذت . وطلبت أيضا معلومات إضافية . ولذلك فإن اللجنة توصي بالموافقة على الجزء السري من البرنامج السوار في الباب ١٧ ، على أساس أن يجري استبعاد جميع الأنشطة غير المفوض بها من ذلك النص .

٦٤ - السيد زونغوي ميتونغا مبولوا (زائير) : قال إنه يرغب ، باسم البلدان الناطقة باللغة الفرنسية ، أن يثير مسألة خدمات الترجمة الشفوية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد أشيرت هذه المشكلة من قبل في آخر دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق ، التي طلبت من الأمين العام ، بعد ذلك ، أن يقدم التقرير الذي أشار إليه مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية عن خدمات المؤتمرات للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تعقد اجتماعاتها في نيروبي .

٦٥ - وأضاف أن من المؤسف أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لم تخصص أي اعتماد لخدمات الترجمة الشفوية للجنة الممثلين الدائمين في نيروبي ، مع أن الهيئة المذكورة تضطلع بدور أساسي في شؤون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وقد تزايدت أهميتها منذ أن أخذ مجلس الإدارة في الاجتماع مرة كل سنتين . ويجب أن تحظى اللغات الرسمية بالمساواة في المعاملة ، ومن غير المقبول بالنسبة للهيئات الفرعية التي تؤدي عملاً أساسياً ألا توفر لها خدمات الترجمة الشفوية . وإذا استمر الأسلوب الحالي ، فإن ذلك يسيء إلى مبدأ المساواة في معاملة جميع اللغات الرسمية ، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد في قرارها ٢٠٧/٤٢ . وقد طلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الترجمة الشفوية لتحسين نوعية أعماله وفعاليتها ، وأشار على وجه التحديد مسألة إمكانية إنشاء إدارته الخاصة لشؤون الترجمة الشفوية . وقال إنه يدرك تمام الإدراك الآثار المترتبة في الميزانية على ذلك الطلب ، لكن مبدأ المساواة في معاملة اللغات داخل الأمم المتحدة مبدأ لا يجوز المساس به . وعلاوة على ذلك ، فإن البيئة أولوية من الأولويات الخمس المحددة لفترة السنتين المقبلة . وبالتالي ، ينبغي للجنة ألا تخشى من توفير ما يكفي من موارد في إطار الباب ١٧ للعمل البيئي الذي يجب الاضطلاع به على أحسن وجه . وقد أوصت اللجنة الاستشارية بوفورات كبيرة في إطار الباب ١٧ ، بما في ذلك تخفيض في المبالغ المقدرة لخدمات المؤتمرات للدورة الاستثنائية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٢ . وربما أمكن استخدام الموارد الموفرة على هذا النحو لتلبية طلب تقديم خدمات الترجمة الشفوية .

٦٦ - وأردف يقول إنه بالنظر إلى الأهمية الدولية للمسائل البيئية ، فهو يتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة قد جانبها الصواب باتخاذ قرار يقضي بالآ تعقد دورات

(السيد زونغوي ميتونغا مبولوا ، زائير)

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلا مرة كل سنتين . وربما آن أوان إعادة النظر في هذا القرار ، الذي اتُخذ قبل أن تأخذ المسائل البيئية هذه الأهمية ، والعودة الى عقد دورات سنوية لمجلس الإدارة .

٦٧ - ومضى يقول إنه ينبغي النظر أيضا في إمكانية توفير فريق دائم للترجمة الشفوية ، قد يكون مقره في أديس أبابا ويعمل في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ويمكنه السفر الى نيروبي ، حسب الاقتضاء ، ولا سيما لخدمة اجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد طلب قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ بآء من الأمين العام أن يقدم مقترحات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لتحسين خدمات المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بما في ذلك توفير هيئة موظفين دائمة للترجمة الشفوية . على أن تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/C.5/46/19) لم يقدم معلومات عن الاستخدام الأمثل لفريق دائم من المترجمين الشفويين ، في حالة إنشائه الفعلي . ولذلك فهو يطلب إلى الأمين العام أن يعد دراسة مالية عن الآثار المترتبة على هذا الحل ، مع مراعاة الوفورات الناتجة في تكاليف إيفاد المترجمين والدخل الذي قد يدره تأجير خدمات الترجمة الشفوية لهيئات أفريقية .

٦٨ - الآنسة شيتاخا (كينيا) : قالت إن وفدها يؤيد معدل النمو المتواضع البالغ ٤,٥ في المائة ، الوارد في الباب ١٧ ، وذلك نظرا الى ما تحظى به المسائل البيئية من أولوية . ولا اعتراض لوفدها على استخدام موارد خارجة عن الميزانية ، ولكن القلق يساوره لأن ما يناهز ٩٣,٧ في المائة من برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعتمد على هذه الموارد ، حسب الفقرة ١٧-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة . ومن دواعي القلق الأخرى ما يبدو من غياب الرقابة التنظيمية على استخدام الصناديق الاستثمارية ، ولذلك فإن وفدها يؤيد ملاحظة اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٧-٦ من تقريرها (A/46/7) .

٦٩ - أما بمعد ملاحظات ممثل زائير عن مرافق خدمات المؤتمرات في نيروبي فقالت إن وفدها ينتظر باهتمام تقرير الأمين العام ، ولا يمكن لأي حجة أن تقنعه بأن الموارد ليست متوفرة ، ولا يمكنه كذلك تأييد الاقتراح بأن يعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على خدمات دائمة للترجمة الشفوية يكون مقرها في أديس أبابا ، وتكون تابعة بالضرورة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

(الانسة شيتاخا ، كينيا)

٧٠ - وأخيرا قالت إن وفدها لا يؤيد توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ١٧-٩ من تقريرها (A/46/7) ، التي تعارض اعتماد وظيفة جديدة برتبة ف - ٤ ، بانتظار حيلة التقييم الذي طلبه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لأن هذه التقارير لا تظهر أحيانا . وإنما يؤيد الوفد اقتراح الأمين العام . وختاماً ، فوفدها يرى ، نظرا الى الزيادة المرتقبة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ، أنه يمكن النظر الى المقترحات الواردة في إطار الباب ١٧ على أنها مقترحات مؤقتة وحسب .

٧١ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن الموارد الخارجة عن الميزانية ، المقدرة في ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين القادمة ، تنطوي على زيادة كبيرة جدا بالنسبة الى المستويات الحالية . ويأمل وفده - ولكنه غير مقتنع - في تحقيق مستوى المزيد . ويدل جدول ملاك الموظفين على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيمول ثلاث وظائف رفيعة المستوى من موارد الميزانية العادية . وبالنظر الى نسبة ٢٥ في المائة من التخفيض المطلوبة لهذه الوظائف ، فإن وفده يعتقد أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتنسيق الإدارة على مستوى كبار الموظفين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٧٢ - وأضاف أن الباب ١٧ يتضمن تمويلا للجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بأشعار الاشعاع الذري ، وهي لجنة كانت ولا تزال قائمة منذ عدة سنوات . ويرغب وفده في معرفة ماذا حققت في تلك الفترة ؛ وهو يرى أنه قد يجدر النظر في دمج أعمالها مع أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولربما أن الأوان لكي تنظر الجمعية العامة في اتخاذ اجراء في هذا الصدد ، وهي مسألة ينبغي أن تُناقش خلال المشاورات غير الرسمية بشأن الميزانية .

٧٣ - ومضى يقول إنه لما كانت جميع الأنشطة التي سيفضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ستمول من موارد خارجة عن الميزانية ، فإن دور اللجنة الخامسة في تقييم الباب ١٧ هو دور محدود . على أن وفده تساوره الشكوك إزاء التخطيط لانتاج كل هذه المنشورات ، ويود الحصول من الامانة العامة على تقدير لعدد النسخ من كل نشرة ستصدر . وتساءل أيضا عما اذا كانت الامانة العامة قد نظرت في التأثير البيئي لهذا المستوى العالي من الانتاج ، وعما اذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يفضطلع بأي

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة الأمريكية)

برنامج لإعادة الاستفادة من الورق الذي سبق استخدامه . وذكر أن موارد الأمم المتحدة المخصصة للمنشورات هي موارد مفرطة ، ووفده لا يرى أن الدول الأعضاء تستفيد كثيرا من هذه الأنشطة . ولذلك فهو يرغب في أن تُعد الأمانة العامة وثيقة غير رسمية ، تبين جميع المنشورات المقرر أن تنتجها الأمم المتحدة في فترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٣ . وهذه البيانات ، إذا ما عُرضت بشكل جداول ، مع بيان عدد المنشورات المتكررة والمنشورات غير المتكررة والتقنية ، المقرر إصدارها لكل باب من أبواب الميزانية ، ستكون معلومات مفيدة للمشاورات غير الرسمية التي ستجري بشأن الميزانية .

٧٤ - السيد زاري - زاريه (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن مشاكل البيئة هي اهتمام رئيسي من اهتمامات المجتمع الدولي ، ومن أولويات الميزانية البرنامجية المقترحة . ولذلك فإن وفده يرى أنه يجب تخصيص مزيد من الموارد للبرامج المتعلقة بالبيئة . وهو يأمل بشكل خاص ، نظرا إلى الكارثة البيئية التي تسببت فيها حرب الخليج ، أن تبذل جهود لتعزيز المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في البحرين .

٧٥ - السيد الديب (مصر) : قال إن أهمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحتم توفير موارد كافية للبرامج المقررة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٣ . وكما قال ممثل كينيا ، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سيؤدي إلى زيادة عبء العمل على برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ولذلك ينبغي رصد مخصصات لتحسين خدمات المؤتمرات في نيروبي . وبالرغم من المستوى العالي للموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة في الميزانية البرنامجية المقترحة ، فإنه ينبغي تخصيص مزيد من الموارد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الميزانية العادية ، خلال فترة السنتين المقبلة .

٧٦ - السيد مورداكو (فرنسا) : قال إنه يؤيد الملاحظات التي أبدتها ممثل زائير فيما يتعلق بأهمية توفير خدمات الترجمة الشفوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . ووفده يؤيد الطلب الذي تقدم به هذا البرنامج لإدراج اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لهذا الغرض ، وأبدى أسفه لأن التقرير عن تقديم خدمات المؤتمرات في نيروبي ، الذي طلبته لجنة البرنامج والتنسيق ، لم يتوفر بعد . إذ من الصعب مناقشة الباب ١٧ واتخاذ قرار بشأنه بدون الاستفادة من ذلك التقرير .

(السيد مورداكو ، فرنسا)

٧٧ - وأضاف أنه بالنظر إلى الأهمية المتعظمة للمشاكل البيئية ، فإن مقترحات اللجنة الاستشارية الرامية إلى اقتطاع تخفيضات تتجاوز ٣ في المائة من تقديرات الأمين العام بالنسبة للباب ١٧ هي مقترحات تشير الدهشة . فهذا الباب جدير بأن ينظر فيه نظرة جديّة . ويجب بشكل خاص أن يكون لدى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثل الدائم التسهيلات اللازمة للعمل على مستوى رفيع . وقد يكون القرار بعقد دورات مجلس الإدارة مرة كل سنتين خطأ ، وقد يستدعي الأمر النظر في إمكانية العودة إلى عقد دورات سنوية .

٧٨ - السيد إتوكيت (اوغندا) : قال إنه يؤيد الملاحظات التي أبدتها ممثلا زائير وفرنسا بشأن ضرورة توفير تسهيلات مناسبة لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثل الدائم في نيروبي . ويرغب وفده في الحصول على بعض التوضيح من الأمانة العامة للبيان الوارد في الجملة الأخيرة من الفقرة ١٧-٤ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) ، القائل إنه لم يكن من الممكن تقديم تفاصيل تتعلق بالصناديق الاستثمارية المعدة في الجدول ١٧-١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، لأن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بإدارتها وتنفيذها . وقد أشارت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا إلى مشكلة الحصول على معلومات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وأعرب عن أمله في أن يولى ذلك البرنامج مزيدا من الاهتمام في المستقبل لتلبية طلبات الهيئات الحكومية الدولية . وعلى غرار وفد كينيا ، لا يستطيع وفده تأييد التوصية الواردة في الفقرة ١٧-٩ من تقرير اللجنة الاستشارية ، التي تعارض إنشاء وظيفة برتبة ف - ٤ جديدة . وفي هذا الصدد ، تساءل عما إذا كان بوسع الأمانة العامة إعطاء بعض المعلومات عن كيفية اختيار بيت الخبرة الذي سيقوم إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنظيمه .

٧٩ - الأنسة روتهايزر (النمسا) : قالت إن وفدها أيضا يعتبر أن معدل النمو المقترح ، البالغ ٤,٥ في المائة ، المحدد في الباب ١٧ ، هو معدل تبرره أهمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضرورة حماية البيئة . ووفدها أيضا يشارك فيما أعرب عنه ممثل كينيا من قلق إزاء مدى التمويل على موارد خارجة عن الميزانية في إطار ذلك الباب . وبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحاجة إلى أساس أوطد مما يمكن لتلك الموارد أن توفره . أما بمصد مسألة إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٤

(الآنسة روتهايزر ، النمسا)

المقترحة في الفقرة ١٧-٤٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، فإن وفدها يتفق مع ممثلي كينيا وأوغندا ويؤيد الاقتراح .

٨٠ - السيد العريبي (عمان) : قال إنه يؤيد الملاحظات التي أبدتها ممثل إيران عن ضرورة تعزيز المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في البحرين واتخاذ كل خطوة ممكنة لمعالجة الضرر البيئي الذي نتج عن حرب الخليج .

٨١ - السيد المنير (الكويت) : قال إن وفده يولي أهمية خاصة للباب ١٧ ، بسبب تأثير حرب الخليج على الكويت . ولذلك فهو يؤيد الزيادة المقترحة في التقديرات الواردة في هذا الباب ، ويؤيد الدعوة إلى تعزيز المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في البحرين .

٨٢ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ١٧ ، على النحو الوارد في الفقرات من ٢٦٠-٢٦٥ في تقريرها (A/46/16) .

٨٣ - تقرر ذلك .

٨٤ - اعتمدت توصية اللجنة الاستشارية بتخصيص اعتماد بمبلغ ٩٠٠ ٧٨٥ ١٣ دولار في إطار الباب ١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢ في القراءة الاولى ، على أساس أن المسائل التي أثيرت بصدد الباب ١٧ سيجري النظر فيها في مشاورات غير رسمية وستدخل أية تعديلات لازمة عليها .

مسائل أخرى

٨٥ - السيد سباني (هولندا) : تحدث بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فقال إن هذه الدول قلقة بسبب التأخر في اصدار وشائق اللجنة الخامسة وعدم اصدار مختلف التقارير المطلوبة في الدورات السابقة . فبعض التقارير المطلوبة في إطار بنود جدول الأعمال ١٠٤ و ١٠٥ و ١١٥ ، بشكل خاص ، لم يظهر مطلقا ، وبعض الوشائق المطلوبة في إطار البند ١١٥ من جدول الأعمال قد وصلت بشكل متأخر

(السيد سباني ، هولندا)

جدا . واقترح أن تحمل التقارير تاريخ تقديمها من قبل الإدارات الفنية بدلا من تاريخ إصدارها بجميع اللغات . وهذه الحالة تجعل من الصعب على الوفود العمل بشكل فعال في مجال تحسين عمل المنظمة . وهو وإن كان يحمل التقدير لعمل الأمانة العامة ، فإن من الواضح أن العمل سيكون أكثر فائدة إذا توفرت الوثائق في الوقت المناسب . وقال إنه على ثقة في أن الأمانة العامة ستزود اللجنة على جناح السرعة بمعلومات عن حالة وثائقها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥